

او المسكن قال لا يكون له الطريق الا ان يقول بكل حق مولد او مائة
او يقول بكل ثمن او كثير موفيه او منه فيكون له الطريق قال قاضي
حاشا ان كان طريق الدار المبيحة او مسيل ما لها في دار اخرى فلا يدخل
من غيره كالحقوق لانه ليس من هذه ولكنه من حقوق هذه
الدار فلا يدخل الا بذكر الحقوق **بخلاف الاجارة** حيث يدخلها هه
الاسياح الاستاجرة او الارصا لانا نقدر ان نشقاع وهذا الاستحقاق
هذه الاسياح عن عقرا الاجارة تطرد ولا تدخل مسيل الميزاب
اذ اكان في ملكه خاص ولا سقط الثاوية وقد الحرام يدخل لانه
منصل بالسبا وكذا الحجر الاسفل من الرخ وكذا الرخ اسخسا ناولا
المصنعة بالبيت ذكره المصنف في شرح الكنت **والرهن والوقف**
في الخلاصة يدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالاجارة
والموقوفات واصلح عليها **او اوصى بها** وذكر حقوقها **وموافيقها**
لا يدخل الطريق صح به في الخاسنة ولما اذا اختلفت ولو بغير كبريتها
فانه امكنه فتح باب صحته والاضحية ولا يدخل الا بذكر الحقوق
بخلاف الاجارة وفي البيع يدخل بذكر الحقوق وان امكنه فتح باب
وبناء العرق بعد الفسحة والاجارة وبنيها رهن البيع في بعض شرح
المصنف هذا **باب** في بيان احكام الاستحقاق
ذكر هذا الباب عقيب ذكر باب الحقوق للمناسبة التي يليها النفاذ
ومعنى في المصباح استحق فلان الاستحقة هي المناسبة التي يليها النفاذ
فلا امر استحق بالفتح اسم معقول ومنه خرج المبيع مستحقا النبي
الاستحقاق فوعان احدهما **مطل الملك** اي ميزاله بالكنية
حيث لا يبق لاحد عليه حق التملك **كالعق** الحرة الاصلية **ومع**
كالتمديد والكتا بنوا الاستلهاد وانها **ناقرا** اي بملكه
شخص **كالاستحقاق** اي بالملك باه ادعى بربها بكماله ما في يد
من العدم ملك له ويهون عليه والوعان ثبوتها ثبوتها في ما يجلان
المستحق عليه ومن يملك ذلك المثل من جهة مستحقا عليه حتى
ان وحلهم لو ادعى وقام المبيحة حتى المستحق بالملك المطلق لا يقبل
بينه بخلافه **فانما** اي لا يوجب فتح العقد في المثل
الرواية **والحكمة** به حكم على ذكرا ليدور على من تلق الملك منه **والفتح**
وعوي ملك منهم بل دعوى الفتح ولا يرجع على بائعه **الم يرجع**
عليه ولا على الكنت **ما لم يفتخر** المكتول عنه والمطل **يرجع**
اي يوجب فتح العقد على الروايات كلها وذكر واحد من الباعة **الرجوع**
على بائعه وان لم يرجع عليه **ويرجع** على الكنت ولو قبل التمتع عليه

عمارة عن مسيل وطريق وغيره وقفا وموافقة عندنا في يوسف عمارة
عن منافع الدار في ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق انتهى **ويدخل**
المسكن **اروان** **التميز** **الرسيا** من ذلك لان الدار استحقاقا ادر
عليه الحدود من الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسكن
والملوك اجزائه من غير ذكره في المباني الدار لفته اسعر
لقطعة ارض صرحت بها الحدود ويمرر فيها ويجا وحصا بادارة حط
عليها وفيه في بعضها دون المعنى لجمع فيها مرافق الصحر للاستراوخ
ومنا في كل بنيت للاسكان وغير ذلك ولا فرق بين ما اذا كانت الريبة
بالماء والتراب او بالخضار والبقاب انتهى **كذلك** البحر في القاموس
الدار المثل جميع البناء والفرصة كالدراة وقد تكرر انتهى فان حصل
البناء في الامتياز ما هو المسمى كونه بالماء والتراب او بالخضار والبقاب
وافتقار ما عن البنية كما لا يخفى **كالكتيف** اي كما يدخل الكنتيف بستر الدار
والدراة يصح به لان الكنتيف منها **وكذا** يدخل في سائر الدار **الماء**
والحجارة التي **معتاد** **والسنان** **الداخل** **لا يدخل** **الخارج** **الاداء**
كان اصغر منها اي من الدار يدخل لانه يعود من الدار في اذا كان
كبريها او مثلها لا يدخل الا بالشرط ولكن يه المستراح وفي المصباح
الكنتيف المسامر ويسمى النرس كنتيف لانه يستتر صاحبه وقيل لا يحاط
كنتيف لانه يستتر صاحبه والحج كنتيف مثل كبر ودره انتهى **والظلة**
وهي لسطا الذي يكون احدها يبيع الدار والآخر على الدار الاخرى
او على اسطوانات في المسكة كذا في فتح القدير وفي الفصاح والظلة
بالضم كهيئة الصفة انتهى وفي المغرب قول الفقه اظلة الدار برون
السوق التي تكون فوق الباب انتهى وفي القاموس والظلة ايضا هي
كالصفة يستتر به من الحواجر والبرد انتهى **لا يدخل في بيع دار** **لا يدخل**
وتحده بان يتقال بموافقتها او بجل قليل وكثير هو فية كما في الجرمع با
الى النهاية **ويدخل الباب** **المعظم** **في بيع بيت** **او دار** **مع ذكر** **المرافق**
لان الباب اعظم من مرافقها كذا في **الطريق** **والمسيل** **والنشر** **الاربع**
ان يقول **بكل حق** **وتحده** **المسيل** هو موضع جرى الماء من المطر
وعينه **والنشر** بكسر الشين هو الضيق من الماء في بيع المسكن
او الارض لان هذه الاسياح تابعة من وجه من حيث انها تخص للبناء
بالمبيع دون عبيتها اصل من وجه باعتبار يدون المبيع فلا تدخل
الا بذكر الحقوق والمرافق وفي الجاه مع الصغير ويك عن محمد بن
يعتوب عن ابي حنيفة في الرجل يشتري الثلث في الدار والتميز